دراسة اقتصادية لمشكلة تراكم المديونية المستحقة على الزراع ومعدلات تحصيلها بالقطاع الزراعى المصرى

الدكتور عادل إبراهيم هندى الدكتور عادل محمد مصطفى
الدكتور أمين عبد العزيز منتصر م . ز. أحمد محمد عبد الله
كلية الزراعة ، جامعة الأزهر

• مقدمة •

يشتمل الائتمان الزراعى على عمليتين أساسيتين هما عملية منح القروض وعملية تحصيلها . وإذا كانت كفاية العملية الأولى المتعلقة بمنح القروض خير ضمان على كفاية العملية الثانية المتعلقة بتحصيل تلك القروض ، فإن معدلات تحصيل القروض تعتبر مؤشرا هاما لبيان مدى كفاية عملية منح القروض ، وذلك من ناحية مدى كفايته كما ونوعا ، أو من ناحية مستوى سعر فائدته ، أو ملائمة مواعيد صرفه ، كذلك فإن معدلات تحصيل القروض تعتبر مؤشرا هاما على مدى ملائمة مواعيد التحصيل وطريقته لظروف الزراع .

وفى مصر تعتبر مشكلة تراكم المديونية الزراعية على جانب كبير من الأهمية نظرا لأنها تمس الإنتاج الزراعى بطريقة مباشرة ، كما أنها تمس مستويات دخول الزراع بطريق مباشر أيضا . وكثيرا ما سعت الحكومة من جانبها إلى التيسير على الزراع لحل هذه المشكلة ، وذلك بتقديم تيسيرات مختلفة تتمثل فى تأجيل السداد ، وفى تقسيط المديونية ، أو تخفيضها ، أو الغائها . وحقيقة الأمر فإن هذه الإجراءات تعتبر سلاحا ذا حدين ، إذ إنها يمكن أن تكون عونا للزراع على تجاوز تلك المشكلة ، والاهتمام بزراعاتهم ورفع مستوى دخولهم من ناحية ، ومن ناحية اخرى فإنها يمكن أن تكون عاملا على تفشى روح اللامبالاة بين الزراع ، فيعمدون إلى الامتناع عن السداد على أمل أن تشملهم تيسيرات الحكومة .

وبصفة عامة ، يهدف هذا البحث إلى الوقوف على حجم هذه المديونية ، ودراسة حركة تحصيل القروض لمعرفة مدى العبء الملقى على عاتق الزراع بمختلف مستوياتهم من جراء هذه المشكلة .

وبصفة خاصة يمكن تقسيم أهداف هذا البحث إلى هدفين رئيسيين هما :

دراسة المديونية من حيث : (أ) تطور عدد ونسبة المدينين والمديونية المستحقة ونسبتها إلى جملة المديونية ، (ب) تطور متوسط المديونية الفردية ، (ج) تطور متوسط المديونية الفدانية .

والهدف الثانى دراسة معدلات التحصيل والقدرة على السداد من حيث : (أ) تطور إجمالى الربط المستحق السداد ، (ب) تطور إجمالى السداد ، (ج) تطور إجمالى قيمة المتأخرات ، (د) تطور نسب التحصيل ، (هـ) معدلات التحصيل حسب فئات الحيازة .

• مجال وطرق البحث •

يتناول هذا البحث النشاط الائتمانى الزراعى المصرى فيشمل دراسة المديونية والتحصيل بالنسبة لمختلف الزراع بالقطاع الزراعى ، سواء كانوا ملاكا او مستأجرين وبمختلف مستويات فئاتهم الحيازية .

ولقد اتبع فى إجراء هذا البحث طريقتا الدراسة الوصفية والكمية وذلك بشرح مشكلة المديونية ، وجهود تحصيلها ، وأثر ذلك على الزراع والقطاع الزراعى . كذلك تضمن البحث دراسة تحليلية عن معدلات تراكم هذه المديونية ومعدلات تحصيلها ، وذلك باستخدام بعض الطرق الإحصائية . ولقد استخدمت بعض البيانات المنشورة بوزارة الزراعة وبنك التنمية والائتمان الزراعى فى هذه الدراسة ، وذلك بالإضافة إلى بعض المراجع العلمية .

• النتائج والمناقشة •

تضمنت الدراسة فى هذا البحث جزأين أساسيين ، وهما دراسة المديونية ودراسة معدلات تحصيل القروض ، وذلك على النحو التالى :

(أولا) المديونية

يعتبر ارتفاع نسبة تحصيل القروض وانخفاض المديونيات بدون اللجوء إلى أى إجراءات قانونية مؤشرا هاما على ارتفاع كفاية أجهزة التحصيل من ناحية ، كما يدل على

ازدياد الوعى الإقراضى للزراع متمثلا فى مواظبتهم على السداد .

ولقد بدأ ظهور تراكم المديونيات فى مصر عام ١٩٦١ بسبب كارثة محصول القطن فى ذلك العام . ولقد أصاب الائتمان الزراعى فى هذه السنة شىء من عدم الاستقرار ، فلقد رأت الحكومة فى ذلك الوقت أن تأخذ بيد الزراع وتعاونهم فى مواجهة الإصابات الشديدة التى حاقت بمحصول القطن فأجرت لهم تسهيلات كبيرة فى سداد مديونياتهم بتقسيطها على ثلاثة أقساط سنوية ، عدلت بعد ذلك إلى ستة أقساط مع السماح لهم بالتعامل بعد ذلك مع البنك وصرف القروض كاملة على أساس القواعد المقررة دون النظر إلى المديونيات المقسطة . ورأت الحكومة رغبة فى التخفيف من شدة آثار الأزمة أن تزيد أيضا من حجم الإقراض النقدى فى السنة التالية لكى يتسنى للزراع الإنفاق على زراعاتهم المقبلة أملا فى تحقيق إنتاج أحسن ، ولكن شاءت الظروف أن تأتى محاصيل السنتين التاليتين مخيبة للآمال مما أدى إلى تخلف الكثير عن الوفاء بالتزاماتهم ، فتضخمت المديونيات مما أدى إلى إجراء تيسيرات جديدة للزراع ومنحهم القروض المعتادة (أبو العز ، أبو الغار ١٩٧٠) .

وقد كان لهذا الإجراء من جانب الدولة للزراع والتيسيرات التى رأت منحها لهم أكثر من مرة أثراً سلبيا فى مجال الائتمان ، فقد شجع ذلك الكثير من المدينين على عدم الوفاء بالتزاماتهم فى المواعيد المقررة أملا فى الحصول على تسهيلات جديدة ، وبذلك تفشت بينهم روح اللامبالاة ، فى نفس الوقت الذى ظلت فيه معاونة الحكومة لهم مستمرة بتقديمها مستلزمات الإنتاج العينية ، رغبة منها فى دفع عجلة الإنتاج الزراعى . وكان من نتيجة التخلف المستمر فى السداد اضطرار الحكومة إلى مواجهة الأمر الواقع ، ووضع قواعد جديدة للإقراض تسمح للمتخلفين بالحصول على القروض التى هم فى حاجة إليها . ولاشك فى أن التوسع فى تعديل أسس التعامل سنة بعد أخرى لايتفق ومقتضيات السياسة التمويلية السليمة والتى تتطلب استقرارا وثباتا فى قواعد التعامل ، والتى يجب أن تكون معلومة جيدا للزراع ، حتى يدبروا أمورهم على نحو يمكنهم من الوفاء بالتزاماتهم فى مواعيدها (أبو العز ، أبو الغار ١٩٧٠) .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أدى تعميم نظام الائتمان الزراعى والتعاونى والذى بدأ عام ١٩٥٧ إلى زيادة تراكم المديونية ، حيث ترتب على ذلك أنه بعد أن كان البنك يقدم قروضا لمساحة لاتتجاوز ٢ مليون فدان ، أصبحت القروض تغطى مساحة الجمهورية كلها . ومن جهة أخرى فإن الاصلاح الزراعى الذى كان يعتمد على التمويل الذاتى أصبح يعتمد على البنك فى تمويله ، بالإضافة إلى اقتراب مصدر التمويل من الزراع فى قراهم عن طريق بنوك

القرى ، وكذلك الغاء شروط الضمان وتيسير الائتمان والتعامل مع الجمعية لكل حائز ، وقد أدت هذه السياسة إلى ظهور نوعية المزارع المماطل الذى يتأخر فى السداد سنة بعد أخرى معتمدا على أنه يأخذ سلفا عينية من البنك مهما كان حجم مديونيته . ولقد قام الكثير من الزراع بتفتيت حيازاتهم ، إما بالتقسيم أو بالنقل للاستفادة من التيسيرات أو للتهرب مما عليهم من ديون خاصة بعد أن تقرر فى عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ تحميل الحائز لأكثر من عشرة أفدنة أعباء ائتمان قدرها ٤ ٪ وفوائد تأخير قدرها ٦ ٪ .

يتضح مما سبق أن تراكم المديونيات كان نتيجة عدة أسباب ، والتى من أهمها أن عام ١٩٦١ هو البداية الحقيقية لتراكم هذه المديونيات ، وذلك بعد وقوع كارثة القطن فى هذه السنة حيث قررت الدولة تقسيط مستحقاتها لدى الأفراد على ست سنوات ، بالإضافة إلى التتابع المستمر لقرارات التيسير مما زاد من حجم الائتمان على نحو زاد المشكلة حدة ، ومن هذه القرارات قرار جعل المقاومة إجبارية وجماعية خاصة لمحصول القطن بدءا بعام ١٩٦١ مما أدى إلى تضخم مديونية الفدان ، وكذلك أدى تطبيق مشروع تنظيم الإنتاج الزراعى إلى تفاقم المديونية حيث يتطلب هذا المشروع التوسع فى الائتمان الزراعى ، وأيضا أدى الغاء الاتجار فى الأسمدة والمبيدات إلى الزام الزراع بالحصول على حاجاتهم من المبيدات والأسمدة بالأجل من البنك ، كما أدى منح تسهيلات ائتمانية جديدة للزراع إلى تقليل حافز السداد لديهم مثل إلغاء الفائدة على القروض والسلف مع بداية السنة الزراعية ١٩٦١ / ٦٢ مما أدى إلى تشجيع الزراع فى الحصول على الائتمان بصرف النظر عن حاجته له (النجار ١٩٧٤) ، ومنح السلف العينية لجميع الحائزين ، سواء كانوا مدينين أم غير مدينين ، وكذلك منح السلف العينية للحائزين لأكثر من ثلاثين فدانا بضمان المحصول ، كما أدى توالى عمليات التقسيط والتيسيرات وترحيلها وامتدادها لسنوات تالية إلى تضخم المديونيات على الزراع . كما أدى قرار تحميل المحاصيل المسوقة تعاونيا بمديونية باقى المحاصيل إلى عدم توفير فائض نقدى مناسب ، بالإضافة إلى لجوء الزراع إلى تهرب محاصيلهم مما أفقدهم الحافز على الالتزام بالتوريد (عبد العظيم مصطفى ١٩٨٢) . كذلك فإن من أسباب تراكم المديونيات أيضا عدم قدرة كبار الملاك الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعى سنة ١٩٦١ وكبار الملاك الخاضعين للحراسة على سداد مديونياتهم ، خاصة بعد أن تناقصت حيازاتهم إلى الحد الذى لا يستطيعون معه الوفاء بالديون القديمة بالإضافة إلى قيام حائزى الأراضى الضعيفة ، بصرف مقررات من الأسمدة والتقاوى تزيد عن احتياجات الأراضى الفعلية وفى ذلك تبديد لمستلزمات الإنتاج ، ونظرا لعدم استجابة هذه الاراضى المستحدثة بها لهذه المستلزمات فقد ترتب على ذلك إنتاج غير اقتصادى فضلا عن تراكم المديونية . كما

كان من أسباب تراكم المديونيات أيضا انخفاض العائد الحقيقى للزراع بسبب تأثره بارتفاع التكاليف الإنتاجية وعدم تسعير المحاصيل الزراعية طبقا لسياسة سعرية متكاملة ، كما لم ينشط جهاز الصيارف لتحصيل مستحقات الدولة بالفاعلية المطلوبة للتقليل من المديونيات وذلك رغم المكافأة التى تقرر له من حصيلة ١/٢ ٪ على جميع أنواع السلف كعمولة تحصيل للصيارف ، وعدم اتباع سياسة مميزة فى منح القروض تعطى أفضلية لأصحاب الحيازات الصغيرة والذين هم أكثر حاجة للتمويل (ابو العز ، ابو الغار ١٩٧٠)

تطور عدد ونسبة المدينين والمديونية المستحقة ونسبتها إلى جملة المديونية :

يشير جدول (١) لتطور المديونيات المستحقة موزعة حسب فئات الحيازة خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٠ ومنه يتضح أن فئة الحيازة (٥ أفدنة فأقل) هى أكثر الفئات احتواءا لعدد المدينين ، كذلك يتضح أن نسبة عدد المدينين بتلك الفئة إلى مجموع المدينين تزيد عما تمثله الفئات الأخرى ، بالإضافة لتركز المديونية المستحقة ونسبة تلك الديون لإجمالى المديونية فى تلك الفئة .

أما الفئات المتوسطة (٥ ـ ١٠ أفدنة) ، (١٠ ـ ١٥ فدانا) فيقل بها عدد ونسبة المدينين بالنسبة إلى مجموع المدينين ، وكذلك المديونية المستحقة ونسبة الديون مقابلة بفئة صغار الزراع .

أما فئة كبار الزراع (١٥ فدانا ـ أكثر من ٢٥ فدانا) فهى أقل الفئات احتواءا لعدد المدينين ونسبتهم إلى مجموع المدينين والمديونية المستحقة عليهم ، وكذلك نسبة مديونياتهم إلى جملة المديونية .

وقد يرجع زيادة عدد المدينين ونسبتهم إلى مجموع المدينين فى الفئة الأولى كما اتضح من قبل إلى التفتت المستمر فى الملكية وسيادة نمط المزارع القزمية فى الزراعة المصرية حيث يتصف زراع هذه الفئة بضعف قدرتهم على السداد .

تطور متوسط المديونية الفردية :

يتضح كذلك من جدول (١) أن فئة الحيازة (أكثر من ٢٥ فدانا) تأتى فى المرتبة الأولى من حيث المديونية الفردية ، حيث بلغ أكبر متوسط للمديونية الفردية فى تلك الفئة حوالى ١٦٢ جنيها فى عام ١٩٧١ ، فى حين بلغ أقل متوسط للمديونية الفردية فى نفس الفئة حوالى ٣٤ جنيها فى عام ١٩٧٩ .

جدول

بيان المديونيات المستحقة وتطورها موزعة حسب

السنوات	الفئة	عدد المدينين	نسبة عدد المدينين بالفئة إلى مجموع المدينين
			٪
١٩٦٩	٥ أفدنة فأقل	١٨١٤٣٦٩	٧٧,٠١
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٣٢٩٩٩٧	١٤,٠٠
	١٠ ـ ١٥ فدانا	١٢١٧٦٨	٥,١٧
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٦٢٧١١	٢,٦٧
	أكثر من ٢٥ فدانا	٢٦٩٩٠	١,١٥
الجملة		٢٣٥٥٨٣٥	١٠٠,٠٠
١٩٧٠	٥ أفدنة فأقل	٢٠٥٩٨٣٩	٧٩,٩٢
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٣٢٤١٩٤	١٢,٥٧
	١٠ ـ ١٥ فدانا	١١٢٤١٦	٤,٣٧
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٥٥٤٦٧	٢,١٥
	أكثر من ٢٥ فدانا	٢٥٤٠٢	٠,٩٨
الجملة		٢٥٧٧٢٩٨	١٠٠,٠٠
١٩٧١	٥ أفدنة فأقل	٢٠٨٣١٣٣	٨١,٣٣
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٢٩٦٩٣٨	١١,٥٩
	١٠ ـ ١٥ فدانا	١٠٥٨٨٣	٤,١٣
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٥٢٢٠١	٢,٠٣
	أكثر من ٢٥ فدانا	٢٣٤١٠	٠,٩٢
الجملة		٢٥٦١٥٦٥	١٠٠,٠٠
١٩٧٢	٥ أفدنة فأقل	١٨٥٨٤٧٠	٨١,١٦
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٢٧١١٩٣	١١,٨٤
	١٠ ـ ١٥ فدانا	٩١٤٧٤	٤,٠٠
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٤٦٧٥٨	٢,٠٤
	أكثر من ٢٥ فدانا	٢٢٠٩٩	٠,٩٦
الجملة		٢٢٨٩٩٩٤	١٠٠,٠٠

فئات الحيازة خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٠

المديونية المستحقة حتى نهاية العام	نسبة الديون فى كل فئة إلى جملة المديونية	متوسط المديونية إلى عدد المدينين	متوسط المديونية عن الفدان على أساس متوسط الحيازة
جنيه	٪	جنيه	جنيه
١١١٤٩٠٠٠	٤٧,١٨	٦,١٥	٢,٤٦
٤٥٥٧٠٠٠	١٩,٣١	١٣,٨٠	١,٨٤
٢٧٩١٠٠٠	١١,٧٨	٢٢,٨٠	١,٨٣
٢٥٢١٠٠٠	١٠,٦٤	٤٠,٠٠	٢,٠٠
٢٦٢٠٠٠٠	١١,٠٩	٩٧,٠٠	٢,٨٥
٢٣٦٣٨٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٠,٠٣	
١٨٩٨٤٠٠٠	٥٢,٣٤	٩,٢٢	٣,٦٨
٦٧٢٢٠٠٠	١٨,٥٣	٢٠,٧٠	٣,٧٦
٥٠١٩٠٠٠	١٣,٨٤	٤٤,٦٥	٣,٥٧
٣٢٥٨٠٠٠	٨,٩٨	٥٨,٧٠	٢,٩٤
٢٢٩٠٠٠	٦,٣١	١١٦,٥٠	٣,١١
٣٦٢٧٣٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٤,٠٧	
٢٥٣٥٩٠٠٠	٥٢,٥١	١٢,١٠	٤,٨٤
٩١٧٨٠٠٠	١٨,٩٨	٣٠,٩٠	٤,٠٠
٥٧٣١٠٠٠	١١,٨٣	٥٤,٢٠	٤,١٦
٤٢٩٢٠٠٠	٨,٨٦	٨٢,١٠	٤,٢٩
٣٧٩١٠٠٠	٧,٨٢	١٦١,٨٠	٤,٣٠
٤٨٣٥١٠٠٠	١٠٠,٠٠	١٨,٨٠	
١٣٨٢٣٢٢٥	٥٤,٢٥	٧,٤٤	٢,٩٨
٤٤٥٤٣٣٥	١٧,٤٨	١٦,٤٠	٢,١٩
٢٧١٧٨٣٦	١٠,٦٧	٢٩,٧١	٢,٣٨
٢٢٥٥٢٦٠	٨,٨٥	٤٨,٢٣	٢,٥٠
٢٢٣١٢٧٨	٨,٧٦	١٠٠,٩٦	٤,٣٨
٢٥٤٨١٩٣٤	١٠٠,٠٠	١١,١٣	

جدول

بيان المديونيات المستحقة وتطورها موزعة حسب

السنوات	الفئة	عدد المدينين	نسبة عدد المدينين بالفئة إلى مجموع المدينين
			٪
١٩٧٣	٥ أفدنة فأقل	٢٢٤٥٩١٤	٨٠,٣٦
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٣١٠٩١٦	١١,١٣
	١٠ ـ ١٥ فدانا	١٣١٢٠١	٤,٦٩
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٧٠٥٣١	٢,٥٢
	أكثر من ٢٥ فدانا	٣٦١٠٠	١,٣٠
الجملة		٢٧٩٤٦٦٢	١٠٠,٠٠
١٩٧٤	٥ أفدنة فأقل	٢٢٥٩٢١٨	٨٦,٩٨
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٢٠٨١١٦	٨,٠١
	١٠ ـ ١٥ فدانا	٧٢٨٤٩	٢,٨٠
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٣٨٣٧٦	١,٤٨
	أكثر من ٢٥ فدانا	١٨٩٣١	٠,٧٣
الجملة		٢٥٩٧٤٩٠	١٠٠,٠٠
١٩٧٥	٥ أفدنة فأقل	٢٢٨٤٥٢٧	٨٤,٨٢
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٢٤١٣٥٧	٨,٩٦
	١٠ ـ ١٥ فدانا	٩٩٣٨٣	٣,٦٩
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٤٨٦٤٧	١,٨٠
	أكثر من ٢٥ فدانا	١٩٣٨٩	٠,٧٣
الجملة		٢٦٩٣٣٠٣	١٠٠,٠٠
١٩٧٦	٥ أفدنة فأقل	٢٣٥٧٩٦٩	٨٢,٧٧
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٢٧٤٧٤٧٧	٨,٦٩
	١٠ ـ ١٥ فدانا	١٦٠٠١٨	٥,٦٢
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٥٨٩٩٥	٢,٠٧
	أكثر من ٢٥ فدانا	٢٤٣٤٧	٠,٨٥
الجملة		٢٨٤٨٨٠٦	١٠٠,٠٠

(١) تابع

فئات الحيازة خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٠

المديونية المستحقة حتى نهاية العام	نسبة المديون في كل فئة إلى جملة المديونية	متوسط المديونية إلى عدد المديونين	متوسط المديونية عن الفدان على أساس متوسط الحيازة
جنيه	٪	جنيه	جنيه
١٨٧٦٥٨٦٤	٥٥,٠٧	٨,٣٦	٣,٣٤
٥٨٠٣٠٧٨	١٧,٠٣	١٨,٦٦	٢,٤٩
٣٩٧٠١٠١	١١,٦٥	٣٠,٢٦	٢,٤٢
٣٠٤٩٢٨٠	٨,٩٥	٤٣,٢٣	٢,١٦
٢٤٨٩٧٠٧	٧,٣٠	٦٨,٩٧	٢,٧٦
٣٤٠٧٨٠٣٠	١٠٠,٠٠	١٢,١٩	
٢١١٤٨٥٠٥	٥٧,٧٣	٩,٣٦	٣,٧٤
٦٤١٠٥٩٦	١٧,٥١	٣٠,٨٠	٤,١١
٣٨٢٢٧٨١	١٠,٤٤	٥٢,٤٨	٤,٢٠
٢٨٣٣١٠٨	٧,٧٣	٧٣,٨٢	٣,٦٩
٢٤١٥٤٧٢	٦,٥٩	١٢٧,٥٩	٥,١٠
٣٦٦٣٠٤٦٢	١٠٠,٠٠	١٤,١٠	
١٧٨٤٢٨٥٦	٥٦,٧٩	٧,٨١	٣,١٢
٥٣١٥٦٢٨	١٦,٩١	٢٢,٠٢	٢,٩٤
٣٥٨٨٥٧٩	١١,٤٤	٣٦,١١	٢,٨٩
٢٥٠٣٨٨٤	٧,٩٦	٥١,٤٧	٢,٥٨
٢١٦٦١٩٦	٦,٩٠	١١١,٧٢	٤,٤٧
٣١٤١٧١٤٣	١٠٠,٠٠	١١,٦٦	
١٤٥٩٩٦٠٨	٥٥,٧٧	٦,١٩	٢,٤٨
٤٢٤٣٤١٠	١٦,٢٢	١٧,١٥	٢,٢٩
٢٧٩٥٨٧٥	١٠,٦٨	١٧,٤٧	١,٤٠
٢٥٤٤٠١٠	٩,٧١	٤٣,١٢	٢,١٦
١٩٩٦٨٥١	٧,٦٢	٨٢,٠٢	٣,٢٨
٢٦١٧٩٧٥٤	١٠٠,٠٠	٩,١٩	

جدول

بيان المديونيات المستحقة وتطورها موزعة حسب

السنوات	الفئة	عدد المدينين	نسبة عدد المدينين بالفئة إلى مجموع المدينين
			٪
١٩٧٧	٥ أفدنة فأقل	٢٣٥٤٩٠٥	٨٧,١٣
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٢٠٣١٥٢	٧,٥٣
	١٠ ـ ١٥ فدانا	٨٤٤١٣	٣,١٢
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٤٢٤٢٧	١,٥٦
	أكثر من ٢٥ فدانا	١٨٠١٤	٠,٦٦
الجملة		٢٧٠٢٩١١	١٠٠,٠٠
١٩٧٨	٥ أفدنة فأقل	٢٢٣٩٥٠٧	٨٦,٤١
	٥ ـ ١٠ أفدنة	٢٠٣٧٩١	٧,٨٦
	١٠ ـ ١٥ فدانا	٨٤٣١٣	٣,٢٦
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٤٤٩٧٠	١,٧٤
	أكثر من ٢٥ فدانا	١٩١٠٠	٠,٧٣
الجملة		٢٥٩١٧٦١	١٠٠,٠٠
١٩٧٩	٥ أفدنة فأقل	٢٢٥٢٣٥٠	٨٧,٧٨
	٥ ـ ١٠ أفدنة	١٧٦٤١٦	٦,٨٧
	١٠ ـ ١٥ فدانا	٦٩٥٧٩	٢,٧١
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٣٩٧١٠	١,٥٤
	أكثر من ٢٥ فدانا	٢٧٧١٣	١,١٠
الجملة		٢٥٦٥٧٦٨	١٠٠,٠٠
١٩٨٠	٥ أفدنة فأقل	٢١٩٠٠٧٥	٨٧,١٨
	٥ ـ ١٠ أفدنة	١٧٨٦٣٧	٧,١١
	١٠ ـ ١٥ فدانا	٧٨٣٩٢	٣,١٢
	١٥ ـ ٢٥ فدانا	٤٥٦٩٦	١,٨٢
	أكثر من ٢٥ فدانا	١٩٣١٥	٠,٧٧
الجملة		٢٥١٢١١٥	١٠٠,٠٠

المصدر : بيانات جمعت وحسبت من : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، سجلات ادارة التحصيل ، القاهرة ، ١٩٨٢

(٦) تابع

فئات الحيازة خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٨٠

المديونية المستحقة حتى نهاية العام	نسبة المديون في كل فئة إلى جملة المديونية	متوسط المديونية إلى عدد المدينين	متوسط المديونية عن الفدان على أساس متوسط الحيازة
جنيه	٪	جنيه	جنيه
١٢٤٩٥٥١٤	٥٥,٥٥	٥,٣١	٢,١٢
٣٨٤٥٦٤٩	١٧,١١	١٨,٩٣	٢,٥٢
٢٥٨١٤١٧	١١,٤٧	٣٠,٥٨	٢,٤٥
١٩٥١٧٩٦	٨,٦٧	٤٦,٠٠	٢,٣٠
١٦١٩٣١٧	٧,٢٠	٨٩,٨٩	٣,٦٠
٢٢٤٩٣٦٩٣	١٠٠,٠٠	٨,٣٢	
١٠٨٢٧٠٨٥	٥٨,٥٩	٤,٨٣	١,٩٣
٢٧٨٧٦١٣	١٥,١٨	١٣,٦٨	١,٨٢
٢٠٢٩٠٦١	١٠,٩٨	٢٤,٠٤	١,٩٢
١٤٤٨٩٩٥	٧,٨٤	٣٢,٧٢	١,٦١
١٣٨٨٠٧١	٧,٥١	٧٢,٦٧	٢,٩١
١٨٤٨٠٨٢٥	١٠٠,٠٠	٧,١٣	
٨٩٢٥٤٠٢	٢٠,٩٤	٣,٩٦	١,٥٨
٢١٥٤٩٥٤	١٤,٧١	١٢,٢٢	١,٦٣
١٥٤٥٠٨٩	١٠,٥٥	٢٢,٢١	١,٧٨
١٠٨٤٠٥٤	٧,٤٠	٢٧,٢٩	١,٣٦
٩٣٣٢٣٦	٦,٤٠	٣٣,٦٨	١,٣٥
١٤٦٤٢٧٣٥	١٠٠,٠٠	٥,٧١	
٦٤١٩٦٦٢	٥٦,٥١	٢,٩٣	١,١٧
١٩٦٩٧٦٥	١٧,٣٣	١١,٠٣	١,٤٧
١٣٨٤١١٦	١٢,١٧	١٧,٦٦	١,٤١
٨٧٦٠٩٨	٧,٧٤	١٩,١٧	٠,٩٦
٧١١١١١	٦,٢٥	٣٦,٨٢	١,٤٧
١١٣٦٠٧٥٢	١٠٠,٠٠	٤,٥٢	

أما فئة الحيازة (١٥ ـ ٢٥ فدانا) فتأتى فى المرتبة الثانية حيث بلغ أكبر متوسط للمديونية فى تلك الفئة حوالى ٨٢ جنيها عام ١٩٧١ ، فى حين بلغ أقل متوسط للمديونية الفردية فى نفس الفئة حوالى ١٩ جنيها عام ١٩٨٠ .

أما الفئة (١٠ ـ ١٥ فدانا) فتأتى فى المرتبة الثالثة حيث بلغ أكبر متوسط للمديونية الفردية فى تلك الفئة حوالى ٥٤ جنيها عام ١٩٧١ ، فى حين بلغ أقل متوسط للمديونية الفردية فى نفس الفئة حوالى ١٧,٥ جنيها عام ١٩٧٦ .

أما فئة الحيازة (٥ ـ ١٠ أفدنة) فتأتى فى المرتبة الرابعة حيث بلغ أكبر متوسط للمديونية الفردية فى تلك الفئة حوالى ٣١ جنيها عام ١٩٧١ ، فى حين بلغ أقل متوسط للمديونية الفردية فى نفس الفئة حوالى ١١ جنيها عام ١٩٨٠ .

أما الفئة (٥ أفدنة فأقل) فتأتى فى المرتبة الخامسة والأخيرة حيث بلغ أكبر متوسط للمديونية الفردية فى تلك الفئة حوالى ١٢ جنيها عام ١٩٧١ ، فى حين بلغ أقل متوسط للمديونية الفردية فى نفس الفئة حوالى ثلاث جنيهات عام ١٩٨٠ .

يتضح مما سبق أن متوسطات المديونية الفردية قد بلغت أقل قيم لها فى أغلب الفئات فى عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، وهذا يرجع إلى ارتفاع معدل تحصيل القروض والذى بلغ حوالى ٩١ ، ٩٣ ٪ فى تلك السنوات ، على الترتيب ، فى حين بلغت متوسطات المديونية الفردية أكبر قيم لها فى كل الفئات فى عام ١٩٧١ ، وذلك راجع إلى انخفاض معدل تحصيل القروض فى تلك السنة والذى بلغ حوالى ٦١ ٪ (جدول ٢) .

تطور متوسط المديونية الفدانية :

يتضح أيضا من جدول (١) أن فئة كبار الزراع (أكثر من ٢٥ فدانا) هى أكثر الفئات مديونية للفدان ، حيث بلغ متوسط المديونية الفدانية لتلك الفئة حوالى ٣,٣ جنيهات للفدان خلال الفترة (١٩٦٩ ـ ١٩٨٠) ، وتأتى فئة الحيازة (٥ أفدنة فأقل) فى المرتبة الثانية حيث بلغ متوسط المديونية الفدانية لتلك الفئة حوالى ٢,٨ جنيهات للفدان خلال نفس الفترة . أما فئات الحيازة (٥ ـ ١٠ أفدنة) ، (١٠ ـ ١٥ فدانا) فتأتى فى المرتبة الثالثة حيث بلغ متوسط المديونية الفدانية لهما حوالى ٢,٥ جنيه للفدان خلال نفس الفترة . وتأتى فئة الحيازة (١٥ ـ ٢٥ فدانا) فى المرتبة الرابعة والأخيرة حيث بلغ متوسط المديونية الفدانية لتلك الفئة حوالى ٢,٤ جنيه للفدان خلال نفس الفترة .

وبذلك يتضح أن فئة كبار الزراع هى أكثر الفئات مديونية فيما يتعلق بمتوسط المديونية الفردية وكذلك متوسط المديونية الفدانية .

(ثانيا) معدلات التحصيل والقدرة على السداد

تعتبر معدلات التحصيل مؤشر هاما لبيان مدى كفاية الائتمان من ناحية فئاته أو من ناحية سعر فائدته أو مواعيد صرفه وكذلك أسلوب تحصيله (منتصر ١٩٧٤) .

تطور إجمالى الربط المستحق للسداد :

وتوضح البيانات المعروضة فى جدول (٢) ، شكل (١) أن إجمالى الربط المستحق للسداد فى عام ١٩٦٥ بلغ حوالى ٩٧ مليون جنيه ، ازداد إلى حوالى ١٨١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، بمتوسط يبلغ حوالى ١٢٢ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها حوالى ٨٧ ٪ . ويبين جدول (٣) أن معدل الزيادة السنوية لإجمالى الربط المستحق للسداد يبلغ حوالى ٤,٤ ملايين جنيه ، وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد ($ر^2$) حوالى ٠,٦٩٤ ، أى أن ٦٩ ٪ من التغيرات فى إجمالى الربط المستحق ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن . وبحساب القيمة المتوقعة لإجمالى الربط المستحق للسداد خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ١٩٩ مليون جنيه .

تطور إجمالى المسدد :

يتضح من جدول (٢) وشكل (٢) أن إجمالى المسدد فى عام ١٩٦٥ كان حوالى ٧١ مليون جنيه ، ازداد إلى حوالى ١٦٩ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، بمتوسط سنوى يبلغ حوالى ٩٣ مليون جنيه ، وبنسبة زيادة قدرها حوالى ١٤٠ ٪ . ويبين جدول (٣) أن معدل الزيادة السنوية لإجمالى المسدد يبلغ حوالى ٥,٦ ملايين جنيه ، وهذه الزيادة معنوية إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد ($ر^2$) حوالى ٠,٧١٠ ، أى أن ٧١ ٪ من التغيرات فى أجمالى المسدد ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن ، وبحساب القيمة المتوقعة لاجمالى المسدد خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ١٩١ مليون جنيه .

تطور إجمالى قيمة المتأخرات :

يتضح أيضا من جدول (٢) وشكل (٣) اتجاه قيم المتأخرات إلى التناقص حيث

جدول (٢)

تطور إجمالى قيمة الربط المستحق للسداد والمسدد والمتأخرات (بآلاف الجنيهات)

ونسبة التحصيل خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠

السنوات	الربط المستحق للسداد	المسدد	المتأخر *	نسبة التحصيل ٪
١٩٦٥	٩٧٠١٢	٧٠٦٢٨	٢٦٣٨٤	٧٢,٨٠
١٩٦٦	١١٤٦٠٣	٧٩٩٨٣	٣٤٦٢٠	٦٩,٧٩
١٩٦٧	٩٦٤٤٧	٧٠٠٧٦	٢٦٣٧٢	٧٢,٦٥
١٩٦٨	١٠٨٣٤٦	٦٦٦٣١	٤١٧١٥	٦١,٤٩
١٩٦٩	٩٦١٥٢	٧٢٥١٤	٢٣٦٣٨	٦٥,٤١
١٩٧٠	١٠٨٣٨٦	٧٢١١٤	٣٦٢٧٣	٦٦,٥٣
١٩٧١	١٢٤٣٣٦	٧٥٩٨٥	٤٨٣٥١	٦١,١١
١٩٧٢	٨٩٨٦٢	٦٤٨٥٤	٢٥٠٠٨	٧٢,١٧
١٩٧٣	١١٦٣٧٣	٨٢١٢٠	٣٤٢٥٢	٧٠,٥٦
١٩٧٤	١٢٢٤٦٨	٨٥٨٣٠	٣٦٦٣٨	٧٠,٠٨
١٩٧٥	١٢١٦٧٤	٩٠٣٢٢	٣١٣٥٢	٧٤,٢٣
١٩٧٦	١٢٥٣٤٠	٩٩١٦١	٢٦١٧٩	٧٩,١١
١٩٧٧	١٣٧١٥٢	١١٤٦٥٨	٢٢٤٩٤	٨٣,٥٩
١٩٧٨	١٤٥٣٣٣	١٢٦٨٦٢	١٨٤٧١	٨٧,٢٩
١٩٧٩	١٦٥٣٧٥	١٥٠٧٣٣	١٤٦٤٢	٩١,١٤
١٩٨٠	١٨١٣١١	١٦٩٤٣٣	١١٨٧٨	٩٣,٤٤

(*) المقصود بها المديونية المستحقة .

المصدر : بيانات جمعت وحسبت من : البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، سجلات إدارة التحصيل ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

كانت قيمتها فى عام ١٩٦٥ حوالى ٢٦ مليون جنيه ، فى حين بلغت تلك القيمة حوالى ١٢ مليون جنيه عام ١٩٨٠ ، بمتوسط سنوى يبلغ حوالى ٢٩ مليون جنيه وبنسبة انخفاض قدرها حوالى ٥٥ ٪ . ويبين جدول (٣) أن معدل النقص السنوى لاجمالى قيمة المتأخرات يبلغ حوالى ١,١ مليون جنيه ، وهذا النقص معنوى إحصائيا ، كما يبلغ معامل التحديد ($ر^{٢}$) حوالى ٠,٣٠٥ ، أى أن ٣١ ٪ من التغيرات فى إجمالى قيمة المتأخرات ترجع إلى تأثير العوامل التى يعكسها متغير الزمن . وبحساب القيمة المتوقعة لإجمالى قيمة المتأخرات خلال عام ١٩٩٠ وجد أنها تبلغ حوالى ٩ ملايين جنيه .

جدول (٣)

معادلات الاتجاه الزمنى العام لتطور إجمالى كل من الربط المستحق للسداد
والمسدد والتأخرات بالمليون جنيه خلال الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠

مسلسل	البيـــــان	معادلة الاتجاه العام	ر	ر٢	ت المحسوبة لمعامل الانحدار	ت الجدولية عند مستوى ٠,٠٥ ودرجات حرية ١٤	المعنوية
١	إجمالى الربط المستحق للسداد	ص١هـ = ٨٤,٢٢١ + ٤,٤٣١ س هـ	٠,٨٣٣	٠,٦٩٤	٥,٦٢٨	٢,١٤٥	معنوى
٢	إجمالى المسدد	ص٢هـ = ٤٥,٩٥٥ + ٥,٥٦٣ س هـ	٠,٨٤٢	٠,٧١٠	٥,٨٤٧	٢,١٤٥	معنوى
٣	إجمالى المتأخرات	ص٣هـ = ٣٨,٢٦٦ - ١,١٣٢ س هـ	٠,٥٥٢	٠,٣٠٥	٢,٤٧٩	٢,١٤٥	معنوى

ص١هـ = القيمة التقديرية لإجمالى الربط المستحق للسداد فى السنة هـ

ص٢هـ = القيمة التقديرية لإجمالى المسدد فى السنة هـ

ص٣هـ = القيمة التقديرية لإجمالى المتأخرات فى السنة هـ

س هـ = متغير الزمن ، هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، . . . ، ١٦

المصدر : حسبت من البيانات الواردة بجدول (٢) .

شكل (١) : تطور إجمالى الربط المستحق للسداد خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠)

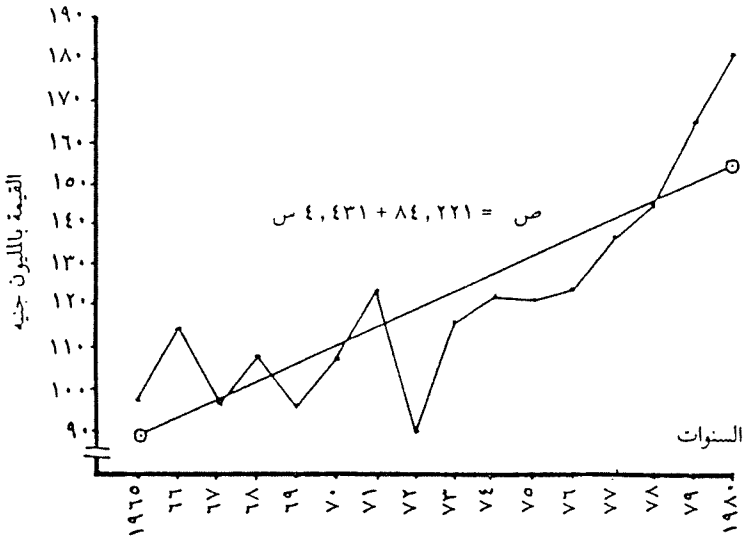

المصدر : بيانات جدول (٢)

شكل (٢) : تطور إجمالى المسدد خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠)

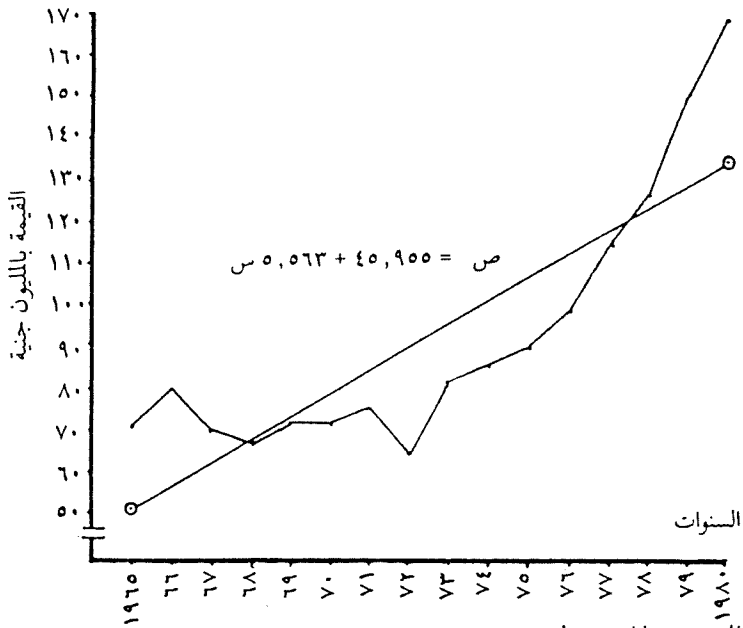

المصدر : بيانات جدول (٢)

شكل (٣) : تطور إجمالى المتأخرات خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠)

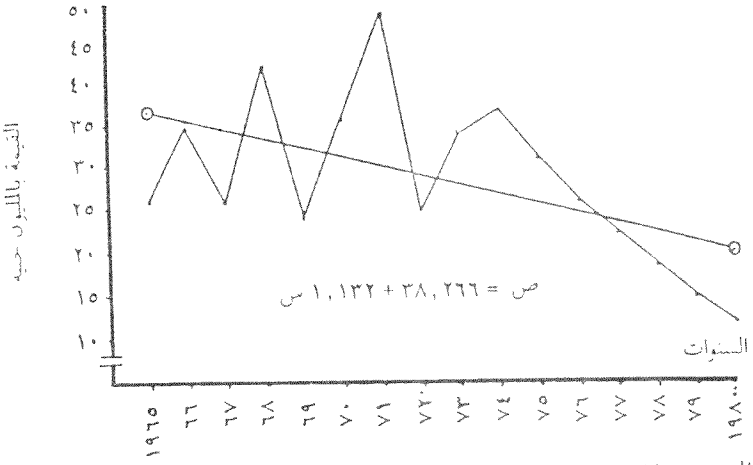

المصدر : بيانات جدول (٢)

تطور نسب التحصيل :

يبين جدول (٢) اتجاه نسب تحصيل القروض إلى التزايد ، وخاصة فى السنوات الأخيرة ، فقد وصلت تلك النسبة إلى حوالى ٩٣ ٪ عام ١٩٨٠ بعد أن وصلت إلى أدنى قيمة لها وهى حوالى ٦١ ٪ فى عامى ١٩٦٨ ، ١٩٧١ . وقد يرجع ذلك إلى عدم التزام الزراع بتنفيذ القرارات الصادرة بشأن تقسيط المتأخرات المستحقة الدفع خلال أعوام ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٧ والتى وصلت جملتها حوالى ٦٣ مليون جنيه (١) .

---

(١) بيان بقرارات التقسيط التى تمت ابتداء من عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٢ :

(أ) قرار السيد رئيس الجمهورية عام ١٩٦١ بتقسيط باقى السلف الشتوية ١٩٦٠ / ٦١ + صيفى القطن ١٩٦١ + نيلى الذرة ١٩٦١ على ستة أقساط سنوية يستحق القسط الأول منه فى أكتوبر ١٩٦٢ ، وقد بلغت جملة هذه السلف حوالى ١٨ مليون جنيه .

(ب) قرار السيد رئيس الجمهورية فى أغسطس عام ١٩٦٣ بتقسيط سلف عام ١٩٦١ وما قبله ما عدا السلف المقسطة بالتيسير على أربع سنوات يبدأ القسط الأول منها فى الصيفى ١٩٦٣ ، وقد بلغت جملتها حوالى ٢ مليون جنيه

جدول

حركة القروض المنصرفة وحركة السداد متضمنة الأقساط المستحقة حسب فئات

السنوات	القروض المنصرفة وحركة السداد	٥ أفدنة فأقل	من ٥ ـ ١٠ فدانا
١٩٦٩	إجمالى قروض العام	٣٦,١٩١	١٥,٢٠٠
	الربط أقساط ومتأخرات مستحقة	١١,٨٨٥	٤,٩٩٢
	المستحق إجمالى المستحق	٤٨,٠٧٦	٢٠,١٩٢
	المسدد فى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٩	٣٦,٩٢٧	١٥,٦٣٥
	الرصيد المتبقى دون سداد	١١,١٤٩	٤,٥٥٧
	نسبة التحصيل (٪)	٧٦,٧	٧٧,٤
١٩٧٠	إجمالى قروض العام	٣٥,٣٩٨	١٤,٨٦٧
	الربط أقساط ومتأخرات مستحقة	١٨,٧٩٥	٧,٨٩٤
	المستحق إجمالى المستحق	٥٤,١٩٣	٢٢,٧٦١
	المسدد فى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٠	٣٥,٢٠٩	١٦,٠٣٩
	الرصيد المتبقى دون سداد	١٨,٩٨٤	٦,٧٢٢
	نسبة التحصيل (٪)	٦٤,٩	٧٠,٤
١٩٧١	إجمالى قروض العام	٣٧,٣٣٨	١٥,٦٨٢
	الربط أقساط ومتأخرات مستحقة	٢٤,٨٣٠	١٠,٤٢٩
	المستحق إجمالى المستحق	٦٢,٦٠٨	٢٦,١١١
	المسدد فى ٣١ / ١٢ / ١٩٧١	٣٦,٨٠٩	١٦,٩٣٣
	الرصيد المتبقى دون سداد	٢٥,٣٥٩	٩,١٧٨
	نسبة التحصيل (٪)	٥٩,٢	٦٤,٨
١٩٧٢	إجمالى قروض العام	٣٥,٣٦٨	١٤,٨٥٤
	الربط أقساط ومتأخرات مستحقة	١١,٥٠١	٤,٨٣٠
	المستحق إجمالى المستحق	٤٦,٨٦٩	١٩,٦٨٤
	المسدد فى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٢	٣١,٤٠٢	١٤,٧١٣
	الرصيد المتبقى دون سداد	١٥,٤٦٧	٤,٩٧١
	نسبة التحصيل (٪)	٦٤,٨	٧٤,٧

المصدر : نبيل ح . مصطفى ، دراسة عن تراكم مديونيات المؤسسة المصرية العامة للائتمان الزراعى والتعاونى لدى الزراع ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٧٤ ، ص . ٧ .

(٤)

الحيازة بالمليون جنيه خلال خلال الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٢

من ١٠ ـ ١٥ فدانا	من ١٥ ـ ٢٥ فدانا	أكثر من ٢٥ فدانا	الجملة
١٠,١٣٣	٥,٧٩١	٥٠,٠٦٧	٧٢,٣٨٢
٣,٣٢٨	١,٩٠٢	١,٦٦٣	٢٣,٧٧٠
١٣,٤٦١	٧,٦٩١	٦,٧٣٠	٩٦,١٥٢
١٠,٦٧٠	٥,١٧٢	٤,١١٠	٧٢,٥١٤
٢,٧٩١	٢,٥٢١	٢,٦٢٠	٢٣,٦٣٨
٧٩,٢	٦٧,٢	٦١,٠	٦٥,٤
٩,٩١١	٥,٦٦٤	٤,٩٥٦	٧٠,٧٩٦
٥,٢٦٣	٣,٠٠٧	٢,٦٣١	٣٧,٥٩٠
١٥,١٧٤	٨,٦٧١	٧,٥٨٧	١٠٨,٣٨٦
١٠,٨٢٥	٥,٤١٣	٤,٦٢٧	٧٢,١١٣
٤,٣٤٩	٣,٢٥٨	٢,٦٩٠	٣٦,٢٧٣
٧١,٣	٦٢,٤	٦٠,٩	٦٦,٥
١٠,٤٥٥	٥,٩٧٤	٥,٢٢٧	٧٤,٦٧٦
٦,٩٥٢	٣,٩٧٣	٣,٤٧٦	٤٩,٦٦٠
١٧,٤٠٧	٩,٩٤٧	٨,٧٠٣	١٢٤,٣٣٦
١٠,٦٧٦	٥,٦٥٥	٤,٩١٢	٧٥,٩٨٥
٥,٧٣١	٤,٧٩٢	٣,٧٨٢	٤٨,٣٥١
٦٧,٧	٥٦,٨	٥٦,٤	٦١,١
٩,٩٠٣	٥,٦٥٩	٤,٩٥١	٧٠,٧٣٥
٣,٢٢٠	١,٨٤٠	١,٦١٠	٢٣,٠٠١
١٣,١٢٣	٧,٤٩٩	٦,٥٦١	٩٣,٧٣٦
١٠,٠٧٠	٤,٩٧٠	٤,٠٥٥	٦٥,٢١٠
٣,٠٥٣	٢,٥٢٩	٢,٥٠٦	٢٨,٥٢٦
٧٦,٧	٦٦,٢	٦١,٧	٦٩,٠

مع الأخذ فى الاعتبار اتجاه قيم المتأخرات الى التناقص فى نفس الوقت الذى تزداد فيه قدرة الزراع على السداد وبخاصة فى السنوات الأخيرة . وبالتالى يمكن القول بأن كفاية تحصيل القروض قد ازدادت الأمر الذى قد يعزى إلى ازدياد فاعلية أجهزة التحصيل ببنوك القرى ، وذلك بعد أن اختصت تلك البنوك بالمهام المصرفية تاركة المهام الإنتاجية للجمعيات التعاونية ، كما قد يرجع ذلك للنظام المعمول به عند تقديم بنوك القرى للقروض حيث يتم صرف السلف النقدية للزراع غير المدينين ، أما الزراع المدينون فإنه يتم إثبات مديونياتهم بإذن الصرف حتى يتاح لمندوب البنك إقناع الزراع بالسداد حتى يتمتع بخدمات بنك القرية ، ويتفادى اجراءات سلطة توقيع الحجز الإدارى للمسئولين بالبنك ، فإن قام بسدادها يتم صرف سلفة الخدمة المقررة له . أما الزراع المدينون بسلف مستحقة ولم يقوموا بسدادها فلا يصرف لهم سلف خدمة نقدية طبقا للقواعد العامة للتسليف (أحمد ١٩٦٦ ، ابراهيم ١٩٧٦) .

معدلات التحصيل حسب فئات الحيازة :

يشير جدول (٤) إلى أن الفئات الحيازية المتوسطة (من ٥ إلى ١٠ أفدنة) ، (من ١٠ ـ ١٥ فدانا) هى الفئات الأكثر التزاما بالسداد . حيث يظهر هذا الجدول أن فئة كبار

= (ج) قرار مجلس الوزراء المنعقد فى ٢ / ١٢ / ١٩٦٤ بتقسيط جميع مطلوبات البنك حتى نهاية عام ١٩٦٣ والتى بلغت جملتها حوالى ١٩ مليون جنيه على أربع سنوات ابتداء من الموسم الصيفى لعام ١٩٦٤ ، ماعدا السلف المقسطة بالتيسير على أن تمسح السلف العينية لجميع الزراع خلال عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ والنقدية لمن سدد مستحقات ١٩٦٣ / ٦٤ شاملا لقسط التيسير .

(د) قرار لجنة الخطة بناء على تقرير السيد وزير الزراعة بتقسيط المتأخرات حتى نهاية الموسم النيلى ١٩٦٦ على خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٦٧ ، وقد بلغت جملة هذه القروض حوالى ٤٤ مليون جنيه .

(هـ) قرار مجلس الوزراء فى ١٥ / ٤ / ١٩٦٩ بتقسيط أرصدة المتأخرات حتى ٣١ / ١٢ / ١٩٦٨ والتى بلغت جملتها حوالى ٥٩ مليون جنيه على عشر سنوات بحد أدنى ٢ جنيه للفدان مع إعفاء ٢٠ ٪ من المديونية لمن يقوم بسداد ديونه بالكامل دفعة واحدة .

(و) قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢ / ٥ / ١٩٧٢ بإقساط الديون المتراكمة على صغار الزراع الحائزين لفدان فأقل حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٧١ ، وإقساط غرامة التأخير للحائزين لأكثر من فدان حتى خمسة أفدنة ، وتخفيضها لحائزى أكثر من خمسة أفدنة وتقسيط مبلغ ٦٢ مليون جنيه للحائزين لأكثر من فدان .

الزراع (أكثر من ٢٥ فدانا) هى أقل الفئات الحيازية التزاما بالسداد ، تليها فئة صغار الزراع (٥ أفدنة فأقل) ، تليها الفئة الرابعة (من ١٥ ـ ٢٥ فدانا) ، أما الفئة الثالثة (من ١٠ ـ ١٥ فدانا) فتعتبر هى الفئة الأكثر التزاما بالسداد تليها الفئة الثانية (من ٥ ـ ١٠ أفدنة) وذلك خلال الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٢ .

ويتضح مما سبق أن فئة كبار الزراع هى الفئة الأكثر تأخرا فى السداد (الفئتان الرابعة والخامسة والتى تمتلك أكثر من ١٥ الى ٥٠ فدانا) ، تليها فئة صغار الزراع . وإذا كان ذلك متسقا مع انخفاض دخول فئة صغار الزراع ، فإنه لا يكون مقبولا من جانب فئة كبار الزراع ، والذين يفترض لديهم مقدرة كبيرة على السداد لارتفاع دخولهم ، فى حين أن الفئات المتوسطة (من ٥ إلى ١٠ أفدنة ، ومن ١٠ إلى ١٥ فدانا) هى الفئات الملتزمة بالسداد .

• الملخص •

أستهدف هذا البحث دراسة مشكلة تراكم المديونية ودراسة حركة تحصيل القروض للوقوف على مدى العبء الملقى على عاتق الزراع المصريين بمختلف فئاتهم الحيازية . ولقد تبين من هذه الدراسة أن فئة الحيازة ٥ أفدنة فأقل أكثر الفئات إحتواء لعدد المدينين كما أنها تتحمل أكبر قيمة للمديونية من بين الفئات المختلفة ، ودلت على عكس الحال فى الفئة من ١٥ إلى أكثر من ٢٥ فدانا .

وبدراسة متوسط المديونية الفردية للمزارعين تبين أن فئة الحيازة أكثر من ٢٥ فدانا تأتى فى المرتبة الأولى من حيث قيمة هذا المتوسط وذلك على العكس من فئة الحيازة الصغيرة ٥ أفدنة فأقل .

وبدراسة معدل الزيادة السنوية لأجمالى الربط المستحق للسداد تبين أن قيمة هذا المعدل قد بلغت حوالى ٤,٤ مليون جنيه سنويا وهى زيادة معنوية ، كما تبين أن معدل الزيادة السنوية لإجمالى المسدد قد بلغت قيمته حوالى ٥,٦ مليون جنيه وهى زيادة معنوية أيضا . كذلك فقد تبين أن اتجاه نسبة تحصيل القروض فى تزايد مستمر وخاصة فى السنوات الأخيرة ، إذ وصلت تلك النسبة إلى حوالى ٩٣ ٪ عام ١٩٨٠ . ولقد تبين من هذه الدراسة أن الفئات الحيازية من ٥ إلى ١٠ أفدنة ومن ١٠ أفدنة إلى ١٥ فدانا هى أكثر الفئات الحيازية ألتزاما بالسداد وذلك على عكس الحال فى فئة كبار الزراع الأكثر من ٢٥ فدانا ، فقد كانت أقل الفئات الحيازية التزاما بالسداد .

• المراجـع •

(١) أبراهيم ، ع . ز . (١٩٧٦) مشاكل تمويل الزراعة المصرية من خلال القروض والسلف التعاونية ووسائل معالجتها . بحث مقدم إلى المؤتمر التعاونى الزراعى المركزى ٧ ـ ١٠ فبراير ، ١٩٧٦ .

(٢) أبو العز ، سامى ، أ . م . أبو الغار (١٩٧٠) التمويل الزراعى والتعاونى وتطوره فى الجمهورية العربية المتحدة . مكتبة الشباب ، القاهرة .

(٣) أحمد ، ح . ز . (١٩٦٦) مؤسسة الائتمان الزراعى ورسالتها الاشتراكية فى مجال التنمية الزراعية . دليل الائتمان الزراعى والتعاونى ، ملحق الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ، ١٥ يوليو ١٩٦٦ .

(٤) النجار ، ع . ع . (١٩٧٤) الفائض الاقتصادى الفعلى ودور الضريبة فى تعبئته بالاقتصاد المصرى . المكتب المصرى الحديث ، القاهرة .

(٥) مصطفى ، عبد العظيم (١٩٨٢) التسويق الزراعى الحكومى فى جمهورية مصر العربية : المحقق والمستهدف . المؤتمر الدولى السابق للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٢٧ مارس ـ ١ أبريل ١٩٨٢ ، المجلد الخامس تطبيقات فى الإحصاء الزراعى .

(٦) منتصر ، أ . ع . (١٩٧٤) دراسة تحليلية لنظم التمويل الزراعى التعاونى فى جمهورية مصر العربية . رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .